إطلاق تقرير الإفصاح الأول حول الصناعات الاستخراجية

العيدروس: الحكومة حريصة على كسب ثقة المجتمع الدولي وتعزيز الشراكة مع القطاع الخاص والمجتمع المدني

مدير مكتب البنك الدولي: اليمن أول بلد في المنطقة يصدر تقريراً حول الشفافية

■ «الثورة/قاسم الشاوش

أطلق المجلس اليمني للشفافية في الصناعات الاستخراجية أمس بصنعاء تقرير الإفصاح الأول الخاص بالشفافية في هذه الصناعات باليمن وذلك للأعوام ٢٠٠٥و٢٠٠٦و٢٠٠٧م.

وأكد وزير النفط والمعادن أمير سالم العيدروس في كلمته خلال الحفل الذي أقيم بهذه المناسبة بحضور رئيس الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة الدكتور عبدالله السنفي والمهندس نصر الحميدي رئيس هيئة أستكشاف وإنتاج النفط بأن هذه المبادرة تأتي برعاية فخامة الأخ علي عبدالله صالح - رئيس الجمهورية - الراعي الأول لانضمام اليمن لمبادرة الشفافية العالمية التي أعلنها أثناء مشاركته في مؤتمر المانحين عام ٢٠٠٦م في العاصمة البريطانية لندن.. مشيراً إلى أن الحكومة اتجهت عقب الإعلان لإصدار قرارها الأول في ٢٠٠٧م بالموافقة على انضمام اليمن إلى هذه المبادرة مع الشركاء الأساسيين من منظمات المجتمع المدني والأجهزة الرقابية العليا والشركات النفطية العاملة في قطاع الانتاج.

وقال العيدروس: إن اليمن وبإطلاق تقرير الشفافية الأول يكون قد خطى خطوته الأولى نحو الانضمام وتقديم المعلومة بشفافية واضحة ومطلقة ليس فقط لوسائل الإعلام والمنظمات الرقابية العالمية ولكن لصاحب المصلحة الحقيقية والأساسية من الثروة النفطية وهو المواطن اليمني الذي له الحق أن يحصل على هذه المعلومة بتجرد كامل ونحن على أتم الاستعداد على تقديم هذه المعلومات في إطار نهج الحكومة لأن من حق الجميع أن يعرفوا كيف يتم انتاجها وكيف تحصل.

وأضاف وزير النفط والمعادن: إن تعزيز الثقة بين شركاء التنمية في الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني وهيئات الرقابة العليا وكذا تعزيز مصداقية الحكومة اليمنية أمام المجتمع الدولي ستكون لها نتائج إيجابية حيث أننا نعول أن تكون هذه الإجراءات في اتجاه إعلان متوازن لعمليات الانتاج النفطي والصناعة الاستخراجية سواء النفط أو الغاز والمعادن وأيضاً عاملاً مساعداً لتشجيع وخلق بيئة استثمارية حقيقية وواعدة ومشجعة في اليمن الذي لا يزال بكراً في العديد من المجالات مشيراً إلى أن اليمن تعتبر أول دولة في منطقة الشرق الأوسط تقدم أول تقرير لها أمام المجتمع الدولي والإعلام والمجتمع منوهاً إلى أن تحقيق الشفافية في الصناعات الاستخراجية في بلادنا سيعطي مردوداً إيجابياً واقتصادياً لاسيما أن نتائج التقرير تأتي متطابقة مع المعايير المحددة في إجراءات مبادرة الشفافية العالمية ما يعطي صورة مشرفة عن اليمن.

من جهته قال رئيس المجلس اليمني للشفافية الدكتور محمد صالح مقبل: أن التقرير الذي أطلق اليوم يعد ضرورة ملحة تقتضيها معايير ومتطلبات مبادرة الشفافية العالمية مشيراً إلى أن التقرير الذي أعدته شركة محاسبية عالمية متخصصة تضمنت كامل البيانات للمدفوعات التي تسلمها الشركات النفطية للدول ومطابقتها ومقارنتها مع الإيرادات الحكومية التي تستلمها من الشركات مؤكداً أهمية إطلاق التقرير لما له من مردود ينعكس على سمعة اليمن في الخارج قبل الداخل مبيناً أن التقرير أوضح عدم وجود فروقات بين المدفوعات والإيرادات التي تستلمها الحكومة لثلاثة أعوام متتالية.

وأضاف: بإطلاق التقرير أصبح اليمن من الدول المتقدمة في مراكزها بمجال اعتماد الشفافية وتعزيز مبدأ الحكم الرشيد.

إلى ذلك أكد مدير مكتب البنك الدولي في اليمن بنسون اتنخ أن التقرير أظهر عدم وجود فرق كبير بين ما أوردته الحكومة حول الإيرادات النفطية وبين ما أفصحت عنه الشركات النفطية حول مدفوعاتها وهذا يعتبر فخراً لليمن وكل العاملين من تعزيز وتطوير الشفافية فيه مشيراً إلى أن مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية هي مبادرة ذات صدى دولي كإطار عمل من أجل تعزيز الشفافية والمساءلة في قطاع الصناعات الاستخراجية التي تم تدشينها عام ٢٠٠٢م وتضم ٣٣ دولة حول العالم.

وأشار إلى أن التطبيق الفعال لمبادرة الشفافية في هذه الصناعات هو في غاية الأهمية من أجل تحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي في اليمن وتأتي أهمية هذه المبادرة في تحقيق العديد من الفوائد منها تحسن مناخ الاستثمار وإعطاء مؤشر للمستثمرين من خارج الوطن حول التزام الحكومة بمبدأ الشفافية والحكم الجيد وترسيخ مبدأ المساءلة للجميع.

مؤكداً أن التقدم الملموس والهام الذي حققته اليمن في الفترة الأخيرة من خلال تبنيها العمل بمبادئ مبادرة الشفافية أهلها ليتم قبولها كعضو مرشح في المبادرة في سبتمبر عام ٢٠٠٧م.

وأضاف: أننا نحتفل اليوم بتدشين التقرير الأول للمجلس اليمني للشفافية والذي يعد أول تقرير حول الشفافية يصدر في الشرق الأوسط وأنه بذلك يعتبر انجازاً لليمن وأن التقرير يمثل أول مقارنة من نوعها بين الإيرادات النفطية التي تحصلتها الحكومة وبين مدفوعات الشركات.. مؤكداً أهمية استكمال اليمن لخطوات المصادقة قبل الموعد النهائي لهذه الإجراءات والمحدد يوم ٩ مارس ٢٠١١م منوهاً باستمرار الدعم من البنك الدولي لتنفيذ مبادرة الشفافية.

وكان قد تم عرض ما تضمنه التقرير الذي أعدته شركة تدقيق ومطابقة عالمية كمتخصص حسابات خارجي هي شركة هارت فرس ليمتد البريطانية بالتعاون مع شركة فيجن للاستشارات المحدودة بما يتوافق مع معايير المبادرة العالمية للشفافية.

حضر حفل تدشين التقرير رئيس الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة الدكتور عبدالله السنفي وعدد من أعضاء مجلسي النواب والشورى ومدراء الشركات العالمية في اليمن وممثلي منظمات المجتمع المدني.

تصوير/ناجي السماوي

دعم ألماني لبرنامج الأمن الغذائي

■ «صنعاء / سبأ

التقى وزير الزراعة والري الدكتور منصور الحوشبي أمس بصنعاء فريق البرنامج الألماني للأمن الغذائي المستدام التابع لمكتب التعاون الفني اليمني الألماني الـ "جي، تي، زد" برئاسة رين هارت بارقش.

ناقش اللقاء عددا من المواضيع المتعلقة بدعم المشاريع والأنشطة التي يقدمها الـ "جي، تي، زد" للقطاع الزراعي في اليمن منها مشاريع دعم الأمن الغذائي والنخيل وزيادة إنتاجية الحبوب الغذائية، إضافة إلى دعم الأنشطة التي يقوم بتنفيذها المركز الوطني للقات.

وأشاد الوزير الحوشبي بدعم البرنامج ودوره في تعزيز جهود الحكومة فيما يتعلق بتطوير القطاع الزراعي في اليمن باعتباره احد القطاعات الواعدة والهامة وبما يسهم في تعزيز دور هذا القطاع في توفير الأمن الغذائي.

يشار إلى أن برنامج الأمن الغذائي المستدام الـ "جي، تي، زد" سعى إلى دعم عدد من المشاريع التي تساعد في تحقيق الأمن الغذائي في اليمن من خلال المساهمة في إعداد الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي بالمشاركة مع عدة جهات مانحة، إضافة إلى زيادة المساهمة في تحسين الإنتاج الزراعي في بعض المحافظات، كما يركز البرنامج على عملية التوعية بأضرار القات وآثاره السلبية على الأمن الغذائي.

حضر اللقاء، وكيل وزارة الزراعة والري لقطاع الإنتاج الزراعي المهندس عبدالملك الثور ومدير المركز الوطني للقات الدكتور جمالي السالمي.

٢٩,٧٩٨ مليون دولار تكلفة مشروع موارد المجتمع بالضالع

■ «صنعاء/سبأ

ناقشت لجنة تسيير مشروع إدارة موارد المجتمع بمحافظة الضالع في اجتماعها أمس بصنعاء برئاسة وزير الزراعة والري الدكتور منصور الحوشبي، تقرير المتابعة لأنشطة المشروع خلال الفترة المنصرمة من العام الجاري ٠

واستعرض الاجتماع الذي ضم أعضاء اللجنة بحضور أمين عام المجلس المحلي بمحافظة الضالع محمد العتابي؛ الإنجازات التي تحققت في إطار المشروع ومستوى ونسبة التنفيذ، خاصة في مجالات إدارة المياه والاراضي وتحسين التنمية الزراعية وفي مجال منشآت حصاد مياه الأمطار والسيول وفي مجال حماية وصيانة المدرجات والأراضي الزراعية، إلى جانب الأنشطة المتعلقة بالإنتاج النباتي وأنشطة الإنتاج الحيواني والنحل ٠

كما ناقش الاجتماع الخطة التنفيذية للعام ٢٠١١م والأنشطة التي سيركز المشروع على تنفيذها في عدة مجالات منها ما يتعلق بالاراضي والمياه وفي مجال الثروة الحيوانية وفي مجال النحل وكذا إنتاج المحاصيل الغذائية، إضافة إلى أنشطة في مجال تنمية المجتمع ٠

وفي الاجتماع أشاد وزير الزراعة والري بمستوى تنفيذ أنشطة المشروع خلال الفترة الماضية .. مشدداً على ضرورة مضاعفة الجهود في سبيل دعم وخدمة التنمية الزراعية بالمحافظة من خلال التوسع في إنشاء المدرجات الزراعية وتكثيف خدمات الإرشاد الزراعي والتركيز على تكثيف الأنشطة الخاصة بالتأهيل والتدريب وكذا في مجال تطوير خلايا النحل ٠

لافتا إلى أهمية المشروع الذي ينفذ خلال الفترة من ٢٠٠٧- ٢٠١٤م ودوره في خدمة التنمية الزراعية في محافظة الضالع من خلال إدارة المياه والاراضي وتطوير الزراعة وتحسين الحياة المعيشية وتنمية المجتمع ٠

ويهدف مشروع إدارة موارد المجتمع بمحافظة الضالع إلى تحقيق نمو مستدام وعادل في مستوى الحياة المعيشية في الريف وتوفير فرص افضل لاستقرار الحياة المعيشية للفقراء عبر الإدارة المثلى لموارد المجتمع والتي ينتج عنها توفير المزيد من الفرص المدرة للدخل ٠

وتبلغ التكلفة الإجمالية للمشروع ٢٩ مليونا و٧٩٨ ألف دولار، منها مبلغ ١٥ مليونا و٣٥٠ ألف قرض من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ايفاد٠

حضر الاجتماع ممثل الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ايفاد الدكتورة فتحية بهران ومدير المشروع المهندس عبدالله الدقيل وعدد من المسئولين ٠

المتوكل يؤكد عزم الحكومة على استكمال انضمام اليمن لمنظمة التجارة

■ «صنعاء / سبا

وصف وزير الصناعة والتجارة الدكتور يحيى بن يحيى المتوكل توقيع اتفاقية ثنائية مع جمهورية هندوراس، في إطار استكمال اليمن لمتطلبات الانضمام لمنظمة التجارة العالمية، بالدفعة القوية لتأكيد عزم وتصميم اليمن استكمال متطلبات الانضمام إلى المنظمة بنهاية العام الجاري، لتكون هذه الاتفاقية هي السابعة بعد التوقيع مع دول الاتحاد الأوروبي والصين وكندا واستراليا واليابان وكوريا الجنوبية، إضافة إلى التوقيع بالأحرف الأولى مع الولايات المتحدة الأمريكية.

واعتبر وزير الصناعة والتجارة رئيس اللجنة الوطنية للإعداد والتفاوض مع منظمة التجارة العالمية ما أنجزته اليمن على صعيد المفاوضات الثنائية ومتعددة الأطراف مؤشراً حقيقياً على السير نحو الانضمام وفقا للخطة والبرنامج الزمني الخاص بذلك والذي تتبناه الحكومة وتم التوافق عليه مع منظمة التجارة العالمية لإنجاز الانضمام نهاية العام الجاري.

وقال: بهذا التوقيع لم يتبق مع اليمن على صعيد المفاوضات الثنائية سوى دولتين هما أوكرانيا والسلفادور، وهناك تحركات كبيرة لاستكمال المفاوضات وتوقيع اتفاقيات ثنائية مع هاتين الدولتين خلال الفترة القريبة القادمة، وبذلك تكون اليمن قد أنجزت متطلبات الانضمام على صعيد المفاوضات الثنائية.

ولفت الوزير المتوكل في تصريح لوكالة الأنباء اليمنية سبأ إلى إيفاء اليمن بالتزاماتها في الجوانب التشريعية من خلال حزمة التشريعات التي أقرتها الحكومة وأحالتها إلى مجلس النواب الذي صادق بدوره على عدد منها في إطار الحرص المشترك والتوافق الوطني حول التسريع باستكمال اليمن لمتطلبات الانضمام لمنظمة التجارة العالمية بنهاية العام الجاري .. مبينا أن مجلس النواب أقر مؤخرا عدداً من التشريعات والقوانين المعروضة عليه ضمن حزمه التشريعات المطلوبة لاستكمال عملية الانضمام.

وقال: البرلمان أقر مؤخرا قانون تنظيم الصناعة وقانون العلامات التجارية والمؤشرات الجغرافية، وقانون حماية الإنتاج الوطني، إضافة إلى قانون بتعديل يقضي المادتين ٥ ، ١١ من قانون السجل التجاري رقم ٣٣ لسنة ١٩٩١م، وكذلك قانوني الاستثمار والجمارك وغيرها، وهذا يعتبر دافعاً كبيراً ومهماً والمحك الحقيقي لاستكمال الانضمام بنهاية العام الجاري.

وأعرب وزير الصناعة والتجارة عن ثقته وتقديره للجهود التي يبذلها مجلس النواب لاستكمال إصدار بقية القوانين والتشريعات المطلوبة في إطار استكمال متطلبات الانضمام .. معبرا عن تطلعه في التسريع باستكمال إصدار بقية القوانين ليكون الاجتماع التأسع لمجموعة العمل الخاصة بانضمام اليمن المقرر عقده نهاية الشهر الجاري هو الأخير، لتصبح اليمن عضوا فاعلا في منظومة التجارة الدولية.

وأشار إلى أن الزخم الموجود في الفترة الأخيرة لاستكمال انضمام اليمن لمنظمة التجارة العالمية والمتمثل في عقد الاجتماعات المتقاربة على المستوى الثنائي ومتعدد الأطراف والزيارات التي قام بها مسئولون من المنظمة لليمن، وكذلك الدعم الدولي الذي تحظى به اليمن لاستكمال عملية الانضمام في الفترة الأخيرة، يدل دلالة واضحة على أن جميع العوامل متوافرة لتحقيق هذا الهدف الاستراتيجي بالانضمام إلى منظمة التجارة العالمية .. لافتا إلى حرص فريق التفاوض على التمسك بالمزايا والحوافز الممنوحة للدول الأقل نموا، بما يعظم فرص اليمن في الاستفادة من هذا الانضمام.

وجدد الدكتور المتوكل التأكيد على أن انضمام اليمن لمنظمة التجارة العالمية سيفتح الباب واسعا أمام تدفق الاستثمارات العالمية، ويعزز الثقة في بيئة الاستثمار، إضافة إلى منح الصناعة المحلية فرصة للتطوير والتحديث حتى يتسنى لها المنافسة عالميا .. لافتا إلى أن بقاء اليمن خارج المنظمة سوف يؤدي إلى انعزالها وانكفائها بعيدا عن مجريات وتطورات التجارة الدولية، وعدم قدرة اقتصادها على الاندماج في الاقتصاد العالمي.

وقال: سعي اليمن لنيل عضوية منظمة التجارة العالمية يعتبر هدفا استراتيجيا يرمي لجعل علاقاتنا التجارية متوافقة مع قواعد منظومة دولية واحدة تؤامن ما بين الحقوق والالتزامات القانونية المتبادلة والمرتكزة على الأسس والمبادئ العامة لاتفاقيات المنظمة، بما يضمن توافق وتكامل أنظمة اليمن التجارية مع النظام التجاري الدولي، مثلما سيساعد على تعزيز الثقة في بيئة الاستثمار.

وتتضمن الاتفاقية التي وقعها أمس بجنيف سفير اليمن لدى المقر الأوروبي لمنظمات الأمم المتحدة بجنيف الدكتور إبراهيم العدوفي وسفير هندوراس لدى منظمة التجارة العالمية، العروض الخاصة بالنفاذ للأسواق في مجالي السلع والخدمات.

المنطقة الحرة تؤجر مساحة لبناء مخازن أسمنت

■ «عدن /سبأ

وقعت المنطقة الحرة بعدن أمس مع شركة ستار اسمنت على عقد تأجير ارض في القطاع «L» بمساحة ٣٠ ألف متر مربع لبناء مخازن خاصة للشركة.

وقع العقد رئيس المنطقة الحرة بعدن الدكتور عبدالجليل الشعيبي ومدير عام شركة ستار اسمنت فضل ثابت، ويأتي توقيع العقد لتلبية التوسعة المطلوبة لشركة ستار اسمنت القائمة في المنطقة الحرة والتي بدأت الإنتاج الفعلي للأسمنت منذ عدة أشهر وتصدر الشركة ٢٠ ألف طن شهريا إلى الخارج وخلال الشهرين القادمين سترتفع كمية التصدير ما بين ٤٠ـ٥٠ ألف طن.

وخلال التوقيع أكد الدكتور عبدالجليل الشعيبي عزم المنطقة الحرة السير قدما لجذب الاستثمارات وتوفير كافة التسهيلات التي من شأنها الاسهام في تعزيز الشراكة بين جميع الأطراف.

واشار إلى أن قيام هذا المشروع وفر فرصاً للعمالة اليمنية والتي بلغت حوالي ٨٠٪ من العمالة الكلية بالمشروع إضافة إلى فرص العمل بالاجر اليومي .

من جانبه عبر مدير عام شركة ستار عن تقديره لقيادة المنطقة الحرة بعدن والتسهيلات التي تقدمها والمصداقية في العمل.. مؤكدا أن إجمالي استثمارات الشركة وصل إلى ٤٠ مليون دولار قابلة للزيادة خلال الفترة القادمة.